2

الفصل الثاني

تأثيرات العولمة على التجارة الدولية

وعلاقة الدولة مع المؤسّسات الاقتصادية الدولية

الفصل الثاني
تأثيرات العولمة على علاقة الدولة مع المؤسسات الاقتصادية الدولية

تميزت مرحلة الثمانينيات من القرن الماضي بظهور مجموعة كبيرة من المتغيرات التي انعكست بشكل مباشر على التجارة الدولية لكل من البلدان الصناعية والبلدان النامية. كما تشير هذه المرحلة أيضا إلى الدور المتزايد للتجارة الدولية في الاقتصاد العالمي.

لقد عرف عقد الثمانينات من القرن العشرين تزايد وتيرة احتكار وتدويل الإنتاج وتركيز رأس المال والتجارة، وقد تم ذلك بواسطة سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات التي صارت تتحكم في ثلثي هذه التجارة في أواخر ذلك العقد.

وفي السنوات الأخيرة تحولت التجارة الدولية بسبب السياسة الحمائية الصناعية إلى عائق بدل محرك للنمو في البلدان النامية، هذه الحمائية المتزايدة معناها كما يرى الخبراء في هذا المجال مزيد من إبطاء النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض في مستويات التجارة الخارجية.

ومن خلال هذا الفصل سوف نتناول بالدراسة والتحليل، الآتي:

المبحث الأول: تأثيرات العولمة على التجارة الدولية والاستثمار.

المبحث الثاني: علاقة الدولة مع المؤسسات الاقتصادية الدولية.

المبحث الأوَّل

تأثيرات العولمة

على علاقة الدولة مع صندوق النقد والبنك الدوليين

تمهيد:

يشهد العالم اليوم في ظل تطورات هائلة جسيمة مخاض وإرهاصات عصر طابعه العام شديد الخصوصية يستمد خصوصيته من تقلص دور الدولة وذوبان شخصيتها وملامحها بل وحدودها السياسية ويتم هذا طوعيا واختياراً بل ومن خلال الجماهير وتصبح حكومات الدول أكثر هشاشة أمام اجتياح مؤسسات العولمة، وتعاظم سطوتها ودورها الذي تمارسه من أجل أن تجعل الاقتصاد العالمي أكثر انفتاحاً وأكثر ترابطاً وأكثر استقراراً وانضباطاً، متجاوزة في ذلك الحدود السياسية للدول(١)، " وكان لنتائج الحرب العالمية الثانية تبعات اقتصادية جوهرية أهمها الفراغ الناجم عن انهيار قاعدة الذهب في أعقاب الحرب العالمية الأولي، وفشل الجهود في العودة إليها مرة أخري في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وهو ما أدي حينئذ إلي مفاوضات دولية بلغت ذروتها في مؤتمر "بريتون وودز" الذي عقد في ٢٢ يوليو سنة ١٩٤٤م حيث تمخضت الاجتماعات في صياغة مشروعي اتفاقيتين أحدهما لإنشاء البنك الدولي وكل من الاتفاقيتين أصبحتا ساريتا المفعول بتوقيع الأغلبية المطلوبة في ٢٧ ديسمبر ١٩٤٥ وكان الاجتماع الافتتاحي لمجلس المحافظين في مدينة سافانا بجورجيا في مارس ١٩٤٦م والاجتماع السنوي الأول للمجلسين في واشنطن (دي. سي) في سبتمبر من نفس العام"(٢).

ويتولى صندوق النقد الدولي إدارة السياسات النقدية العالمية وتشجيع توسع التجارة العالمية ونموها المتوازن وتحقيق الاستقرار لأسعار الصرف وإزالة القيود

---

(١) د. محسن أحمد الخضيري: العولمة الاجتياحية، مجموعة النيل العربية، ٢٠٠١ ، ص: ٩٧.

(٢) راجع في هذا الخصوص: د. محمد عيسى عبدالله، و د. موسى إبراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى ١٩٩٨م، ص: ١٨٧ وما بعدها. وكذلك: د. السيد محمد أحمد السريتي، ود. محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٢م، ص: ٢٨٦ وما بعدها.

المفروضة علي الصرف الأجنبي فضلاً عن علاج الاختلالات الطارئة علي موازين المدفوعات عن طريق توفير رصيد مالي دولي لهذا الغرض. كما يتولي البنك الدولي للإنشاء والتعمير إدارة السياسات المالية العالمية والمشاركة في إعادة تعمير بلدان الدول الأعضاء وتوفير التمويل للاستثمار وتشجيع نمو التجارة الدولية.

فصندوق النقد الدولي والبنك الدولي توأمان ولدا نتيجة مفوضات دولية تأسسا في وقت واحد وذلك بغرض مترابطة فالصندوق يهدف إلي الشئون النقدية بينما البنك يهدف إلي التنمية الاقتصادية والأهداف الرئيسة للصندوق تكمل جهود البنك الدولي في دعم النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء فيه من خلال القروض التي يمنحها من أجل المشروعات الإنتاجية في مجالات التنمية.

ومن الملاحظ أن المؤسستين تتعاون تعاوناً وثيقاً بشأن المسائل التحليلية في سير الأعمال فيهما بعملها في الدول الأعضاء"[1].

(١) د. ياسر خضر الحويش: مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة العالمية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس، سنة ٢٠٠١، ص: ٢٦٦ – ٢٦٨.

المطلب الأول

صندوق النقد

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظمة الأمم المتحدة، ويعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، وقد اتجه الصندوق نحو وضع إستراتيجية جديدة ملائمة لمواجهة التطورات الحادثة علي الساحة العالمية، خاصة بعد التوصل إلي نتيجة عامة، إبان تحليل الأزمة المالية المكسيكية التي حدثت في عام ١٩٤٤، مؤداها أن جميع اقتصاديات العالم سواء كانت متقدمة أم نامية وسواء أكانت رأسمالية أم متحولة إلى نظام السوق قد أصبحت بحاجة إلي تصحيح وتغيير في بنيتها الاقتصادية وذلك لتحقيق استمرارية النمو، مع القضاء علي ظواهر تهميش العديد من الدول النامية ذات الدخل المنخفض وكذلك مسببات الأزمات الكبرى.

١- نشأة الصندوق ووظائفه:

أنشئ صندوق النقد الدولي بموجب اتفاقية "بريتون وودز" التي عقدت في يوليو ١٩٤٤م حيث وجهت حكومة الولايات المتحدة الدعوة إلي ٤٤ دولة لتتقابل في مؤتمر نقدي دولي للأمم المتحدة في "بريتن وودز" في أول يوليو ١٩٩٤م وقد وضع المؤتمر نصوص اتفاقية الصندوق، فضلاً عن نصوص اتفاقية البنك الدولي للتعمير والتنمية. وقد أصبحت نصوص الاتفاقية نافذة في ٢٧ ديسمبر ١٩٤٥م، وعقدت الجلسة الافتتاحية لمجلس محافظين الصندوق في سافانا من ٨ إلي ١٨ مارس ١٩٤٦م وتنص اتفاقية الصندوق علي أنه قد أنشئ: " لدعم استقرار أسعار الصرف، والمحافظة علي التدابير المنظمة للصرف بين الدول الأعضاء، ولتفادي التنافس على تخفيض أسعاره، وللمساهمة في إقامة نظام المدفوعات متعدد الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء، وفي محو القيود المفروضة على الصرف الأجنبي والتي تعوق نمو التجارة الدولية، ولبث الثقة بين الدول الأعضاء بجعل موارد

الصندوق ميسورة لها بضمانات ملائمة، ومن ثم إتاحة الفرصة لها لتصحيح الاختلال أي موازين مدفوعاتها دون الالتجاء إلي التدابير التي من شأنها أن تقضي على الرخاء القومي أو الدولي"[1].

وقد أعطي للصندوق سلطات واسعة وموارد كبيرة، لتمكينه من تحقيق هذه الأغراض الرئيسة التي أنشئ من أجلها. وقد بدأ الصندوق منذ عام ١٩٩٥م في إرساء ركائز إستراتيجية عمل لتحقيق الأهداف التي اعتمدت عند إنشائه، والتي تتبلور في ثلاث محاور هي:

- تعزيز رقابة الصندوق للحيلولة دون حدوث اضطرابات كبيرة في الاقتصاد العالمي أو التخفيف من حدة هذه الاضطرابات الاقتصادية، وذلك من خلال عمليات المراجعة المنتظمة والدقيقة للإجراءات، انطلاقاً من أن السياسات السليمة تتيح أفضل الفرص لتحقيق نمو منتظم، وأن الاستقرار النقدي والانضباط علي صعيد الاقتصاد الكلي والأنظمة المالية الصحيحة وآليات السوق الفعالة كلها عوامل تؤدي من تلقاء نفسها إلي منافع حقيقية طويلة الأمد.
- تعزيز موارد الصندوق لمواجهة الأزمات المالية الطارئة والتي يمكن أن تكون ذات تأثير تهدد الاقتصاد العالمي كله. وذلك من خلال زيادة حصص الدول الأعضاء والتي عكست موافقة معظمها، كذلك العمل علي توسيع نطاق الاتفاقيات العامة للاقتراض"[2].
- مساعدة البلدان ذات الدخل المنخفض لدعم قوى موازين مدفوعات تلك الدول وتنشيط النمو من خلال الثلاث سنوات المقبلة وذلك نظراً لربطه ببرنامج محدد للإصلاح مع تمييزه بشروط غاية في التيسير حيث تبلغ أسعار الفائدة

---

(١) د. جاسم محمد زكريا: مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر ، دراسة في العلاقات الجدلية لمبدأ المساواة في السيادة وفلسفة الحكومة العالمية، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس، سنة ٢٠٠١، ص: ٣٣٤.

(٢) د. محمد مصطفي يونس، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة أزمة الديون الخارجية، سنة ١٩٩٥، دار النهضة العربية، ص: ١٥ وما بعدها.

نحو ٥٠% سنوياً وفترات سماح تقدر بنحو (خمسة سنوات ونصف السنة) وفترة سداد تصل إلي (عشرة) سنوات"[١].

والصندوق يقوم بالوظائف التالية [٢]:

أ- عمليات تبادل العملات فالدولة العضو في الصندوق يمكن لها أن تشتري عملة أو عملات أجنبية قد تحتاج إليها لموازنة مدفوعاتها الخارجية في مقابل دفع ما يقابلها في القيمة من العملة الوطنية على أن تلتزم الدولة المنتفعة بهذه التسهيلات بإعادة شراء عملتها الوطنية التي سبق بأن قدمتها إلي الصندوق لغرض شراء العملات الأجنبية على أن يكون شراؤها إما بالذهب وإما بالعملات الأجنبية.

ب- الاستقرار النسبي لأسعار الصرف حيث تتضمن اتفاقية الصندوق نصوصاً تستطيع معها الدول تغيير أسعار الصرف شريطة أن تعلن كل دولة مبدئياً عن قيمة عملتها مقومة بالذهب أو بالدولار الأمريكي، كما تتضمن الاتفاقية شروط خاصة بتغيير القيمة الخارجية للعملة.

ج- تبادل المعلومات، حيث تنص اتفاقية الصندوق على أن كل دولة عضو تلتزم بتقديم المعلومات اللازمة عن ميزان مدفوعاتها واحتياطياتها واستثماراتها ومستوي دخلها القومي ومستوي الأسعار والنفقات، وعلى ضوء هذه المعلومات يصدر الصندوق قراراته بشأن العمليات والتسهيلات الائتمانية المتعلقة بهذه الدولة[٣]. ولم يكتف الصندوق بمنح التسهيلات الائتمانية للدول الأعضاء من خلال شراء العملات وإعادة شرائها، وفقاً

---

(١) د. محمد عيسى عبدالله، و د. موسى ابراهيم، مرجع سابق، ص: ١٩٤، بتصرف.

(٢) د. السيد محمد أحمد السريتي و د. محمد عزت محمد غزلان، مرجع سابق، ص: ٣٠٧ - بتصرف.

(٣) د. زينب عبد العظيم: صندوق النقد الدولي والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، جوانب سياسة، دراسة للإصلاح الاقتصادي في غانا وشيلي ومصر، مطابع الأهرام التجارية ، قليوب ، مصر، ديسمبر ١٩٩٩، ص: ١٤.

لنصوص اتفاقيته بل يقوم ببعض الوظائف الأخرى بغرض دعم فاعلية نشاطه في تحقيق أهدافه من حيث تصحيح موازين مدفوعات الدول الأعضاء واستقرار أسعار الصرف، والتخلص من القيود التجارية والقيود المفروضة علي المدفوعات والمعاملات الدولية التجارية.

د- نشاط الصندوق في مجال المعونة الفنية وذلك عن طريق إيفاد بعض موظفيه في مهام إلى عدد من الدول لفترات تتراوح بين بضعة أسابيع وبين أكثر من عام. وقد كان كثير من هذه المهام استجابة لمطالب بعض الدول الأعضاء للنصح الفني في العديد من المشكلات بصدد رسم وتنفيذ السياسات النقدية والمالية، وإعداد تشريع للبنك المركزي، وإعادة تنظيم البنوك المركزية، وتطوير الإحصاءات المالية وذلك للمساعدة في تنفيذ البرامج المتعلقة بالتسهيلات التي وافق عليها الصندوق للدول المعنية.

هـ - نشاط الصندوق في مجال التدريب حيث أنشأ الصندوق معهداً للتدريب في مايو ١٩٦٤م لينظم عدداً من البرامج التدريبية لإيضاح المبادئ الأساسية للتحليل الاقتصادي ورسم السياسة المالية التي يستهدفها عمل الصندوق.

و- تنسيق نشاط الصندوق مع نشاط البنك الدولي حيث قاسما النشأة المشتركة ووحدة الهدف وهو خدمة الاقتصاد العالمي، ولهذا قامت بينهما علاقة خاصة. هذا فضلاً عن وجود ارتباط وثيق بين المسئولين وذلك من أجل تفادي الازدواج في العمل داخل المنظمتين، ومن جانب حكومات الدول الأعضاء في تعاملها مع الصندوق والبنك حيث أن الأخيرين ينظمان اجتماعات سنوية مشتركة لمجلس المحافظين لمناقشة القضايا الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك، ومن هذه الاجتماعات السنوية المشتركة الاجتماع المنعقد يوم ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٢ بمشاركة ١٨٤ دولة.

٢- سياسات الصندوق لتحقيق وظائفه:

يمكن تقسيم سياسات الصندوق في مجال تحقيق الوظائف التي يؤديها والتي يمكن أن تعتبر أهدافاً رئيسية لنشاطه إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولي:

وتمتد منذ بدء نشاط الصندوق في أول مارس ١٩٤٧م حتى ٣٠ أبريل ١٩٥٨م، وتتميز هذه المرحلة بخاصيتين[١]:

١- ضخامة الطلب على موارد الصندوق، وعلى الأخص في السنتين الأوليين من بدء نشاطه، ويرجع ذلك لما جرته ظروف الحرب العالمية الثانية من ضرورة إعادة تعمير دول أوربا الغربية، وهو ما أنعكس في صورة عجز كبير في موازين مدفوعات هذه الدول، مقابل فائض كبير في ميزان المدفوعات الأمريكي، مما تركز الطلب على الدولار.

٢- اتجاه الصندوق إلي المحافظة على موارده، وبالذات بعد تنفيذ مشروع مارشال من جانب الولايات المتحدة للنهوض بالاقتصاد الأوروبي بعد أن وضعت الحرب أوزارها. وقد كان الدافع في مثل هذا الاتجاه هو سعي الصندوق إلي توفير سيولة كافية لمقابلة العجز في موازين المدفوعات المترتب على إقرار الصندوق لخلق نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية ولمبدأ القابلية للتحويل.

المرحلة الثانية:

وتمتد خلال الفترة من ١٩٥٩م حتى ١٩٦٧م وهذه الفترة تتسم بالتوسع الكبير المطرد في نشاط الصندوق بالنسبة لحجم موارده أو حجم عملياته، بمعني أن الصندوق أتبع "سياسة بسط اليد" Open Hand Policy – كما أطلق عليها – في ممارسة نشاطه والتي تتمثل في التوسع في موارد الصندوق وفي عملياته، وتطوير بعض المبادئ المنظمة لعمليات سحب العملات من

---

(١) د. حسين عمر: المنظمات الدولية، هيئات ووكالات منظمة الأمم المتحدة ومنظمات التنمية والتجارة والتعاون الاقتصادي، مرجع سابق، ص: ٩٥.

الصندوق، وترتيبات خاصة بالدول المصدرة للمواد الأولية، وتخفيف قيود الصرف وكذلك القيود على التجارة والمدفوعات"[1].

المرحلة الثالثة:

وتمتد خلال الفترة من ١٩٦٨م حتى ١٩٨٠م وأهم سماتها استحداث تسهيلات ائتمانية تستهدف أساساً مساعدة الدول النامية في التغلب علي مشكلات موازين المدفوعات، مثل "تسهيل تمويل المخزون الاحتياطي" الذي استحدث عام ١٩٦٩م، وتسهيل النفط الذي استحدث عام ١٩٧٤م، و "التسهيل الممتد لأجل" الذي استحدث في ذات العام، و "معونات التنمية" الذي أنشئ عام ١٩٧٦م، وتم تمويله من مبيعات الذهب لدى الصندوق، كما أن أهم ما يميز هذه المرحلة هو قيام الصندوق بإجراء تعديلين جوهريين على اتفاقيته أولاهما عام ١٩٦٩م وينصب على استحداث "حقوق السحب الخاصة" كمصدر جديد للاحتياطيات النقدية الدولية، يقوم الصندوق بخلقه وفقاً لترتيبات معينة، وثانيهما عام ١٩٧٨م وينصب على تعديل نظام أسعار الصرف وتعديل دور الذهب في النظام والتوسع في استخدام حقوق السحب الخاصة، وحقوق السحب الخاصة التي استحدثها الصندوق في سبتمبر ١٩٦٩م وهي وحدات نقدية حسابية تعطي للدول الحائزة لها الحق في الحصول على تسهيلات ائتمانية بعملات لها قابلية التحويل من الدول الأعضاء في الصندوق[2].

وتعتبر هذه الوحدات زيادة في الاحتياطيات الدولية القائمة غير المشروطة يتم خلقها بالكميات التي تتناسب مع الحاجة إليها، وتستمد قوتها من قبول أحدى الدول الأعضاء لها إذا ما قدمت إليها من دولة عضو أخرى، إذ تقوم الدولة العضو التي تقبلها بدفع عملات قابلة للتحويل في مقابل هذه الحقوق. ويتم تقييم وحدات حقوق السحب الخاصة على أساس ٠.٨٩ جرام من الذهب

---

(١) د. حسين عمر، المرجع السابق، ص: ٩٩

(٢) المرجع السابق، ص: ٩٩ وما بعدها.

الخالص تقريباً لكل وحدة، غير أنه لا يجوز للدولة الحائزة لهذه الحقوق أن تطالب بمبادلتها بالذهب.

وواقع الأمر أن استخدام حقوق السحب الخاصة بمثابة مرحلة جديدة من مراحل تطور النظام النقدي الدولي، إذ بمقتضي هذا النظام أصبحت تستخدم في تسوية المدفوعات الدولية أصول نقدية ليس ذهباً أو فضة أو عملة دولية معينة، وإنما هي وسائل دفع دولية تعتبر إضافة إلي الاحتياطيات الدولية القائمة، وفي هذا الصدد، فإن الصندوق يعتبر بمثابة بنك مركزي عالمي يتولي إصدار هذه النقود الدولية(١).

وأخيرا، خلال عقد الثمانينيات، حملت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة ريغان، وبريطانيا بقيادة تاتشر لواء السوق الحرة وتم طرحها كايدولوجيا. وهنا تعقدت مهام صندوق النقد، ليصبح اليد الضاغطة على الدول الفقيرة لنشر هذه الايدولوجيا. وغالبا ما تكون هذه الدول في أمس الحاجة إلى قروض وضمانات تلك المؤسسة"(٢).

(١) د. العشري حسين درويش: دور النظام النقدي الدولي في معالجة مشكلة السيولة الدولية، القاهرة ١٩٧٨، ص: ١٠٨ – ١١٠.

(٢) جوزيف ستجليتز: ضحايا العولمة، ترجمة: لبنى الريدي، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٦ ، ص: ٢٧.

المطلب الثاني

البنـــك الدولـــي

يعتبر البنك الدولي هو الوكالة الدولية الرئيسية للتنمية حيث أسفرت اتفاقية بريتون وودز BRETTON WOODS لعام ١٩٤٤م عن تنظيم مسائل النقد عن طريق صندوق النقد الدولي، ثم تنظيم مسائل القروض والاستثمارات طويلة الأجل عن طريق البنك الدولي وذلك بهدف مساعدة تعمير الدول التي خربتها الحرب العالمية الثانية، وبصفة أشمل تنمية الموارد الإنتاجية للأعضاء. وزيادة كفاءتها وتشجيع وتكملة النقص في الاستثمارات الخاصة حيث نجد أن هذه الأهداف تتفق مع أهداف صندوق النقد الدولي بالإضافة إلي هذه المهام الأساسية يقوم البنك بمساعدة الدول النامية اقتصاديا في بناء اقتصاداتها على أساس سليم حتى يحقق أكبر قدر ممكن في الرفاهية، والعمل بكافة إمكانياته على تشجيع الاستثمار الخاص مع تقديم القروض والضمانات للدول النامية، ومساعدتها في تحقيق التوازن في موازين مدفوعاتها(١).

وتتمتع البلدان الأعضاء بالبنك الدولي بحقوق في التصويت تتناسب مع ما يمتلكون من أسهم كما أن البنك الدولي يقرض الأموال بأسعار أقل من السوق، على الرغم من أن البنك يجمع معظم أمواله من سوق رأس المال، حيث تعتبر قروض البنك الدولي جذابة للمقترضين لأنها تتم بأسعار فائدة ثابتة لفترات طويلة نسبيه، وذلك خروجا على المتعارف عليه حاليا في الأسواق الدولية التي تصرفها البنوك التجارية على أسعار الفائدة "العائمة" التي تتغير خلال حياة القروض المختلفة طبقا لتكلفة الأموال التي تتحملها البنوك، كذلك يقوم البنك بإقراض ومساعدة الأعضاء باستعمال رأسماله واحتياطاته وأرباحه أو طرح بعض السندات في الأسواق المالية لبعض الدول واستعمال حصيلتها في

---

(١) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لسنة ١٩٨٥، الجزء الأول، ترجمة مكتب الأهرام، القاهرة، ص:٢٩.

إقراض الدول، ونجد أن مقدرة البنك على الاقتراض تفوق الدول لأن البنك يضمنها، وبالتالي يطمئن الدائن على دينه أو عن طريق أن يقوم البنك الدولي بضمانه للقروض التي تقدمها البنوك والأفراد إلى الدول الأخرى مع مراعاة ألا تزيد مقدار قروض البنك وضماناته عن رأس ماله واحتياطه وأرباحه.

هذا ومن ناحية فإن البنك يقوم بوظائف عديدة أهمها:

- تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء الأقل نموا من الناحية الاقتصادية.
- تشجيع الاستثمار الخاص، وبما يضمن توسيع تشغيل المدخرات بطريقة إنتاجية من خلال الأفراد وبالتالي خلق قطاع خاص ورجال أعمال في محيط النشاط الاقتصادي.
- فض المنازعات المالية بين الدول الأعضاء، مع القيام بتدريب موظفي حكوماتهم وذلك لرفع معدلات التنمية.
- بضم البنك الدولي ثلاث مؤسسات رئيسية ويطلق عليها مجموعة البنك الدولي وهي: البنك الدولي للتعمير والتنمية، والرابطة الدولية للتنمية (ايدا)، ومؤسسة التمويل الدولية.

وتجدر الإشارة إلى أن البنك الدولي في قراراته يتأثر بسياسة كبار المساهمين فيه وهو أمر طبيعي ما دامت أجهزته تأخذ بنظام التصويت الموزون (مثل نظام صندوق النقد الدولي)، وأيضاً ما دامت الدول التي تملك النصيب الأكبر من الأسهم تعتبر عضويتها فيه من الأدوات الفعالة لسياستها الخارجية، وعلى رأس هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الكبرى، الأمر الذي أدى إلى قصر الإقراض على مشروعات القطاع الخاص تمشيا مع الفلسفة الرأسمالية لهذه الدول، وبالتالي أصبح البنك في ظل هذه الأوضاع وفي ظل التغيرات الجديدة أداة فعالة من أدوات العولمة الرأسمالية ومقوما من مقوماتها، وعن طريقه يتم

تمرير عديد السياسات إلى الدول النامية، وتفرض عليها عديد القيود في سياساتها الاقتصادية.

المبحث الثاني

منظمة التجارة العالمية(WTO) والشركات متعددة الجنسيات

تمهيد:

استكمالاً للتداعيات الاقتصادية للحرب العالمية الثانية تقدمت الولايات المتحدة باقتراح للبدء في مفاوضات تجارية دولية تهدف إلي تحرير التجارة الدولية من القيود المفروضة عليها، حيث أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة توصية بعقد مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف بلندن عام ١٩٤٦م ثم استكمل أعماله في جنيف عام ١٩٤٧م واختتم في هافانا عام ١٩٤٨م، حيث نتج عن هذا الاجتماع الأخير إصدار وثيقة عرفت باسم ميثاق هافانا أو ميثاق التجارة الدولية[١]، وتهدف هذه الوثيقة إلي وضع أساس التوصل لإتفاقية التجارة الدولية والعمل علي إنشاء منظمة التجارة العالمية لكن لأسباب ظرفية رءوا إرجائها والتوصل لاتفاقية متعددة الأطراف أطلق عليها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT وذلك كمرحلة توصل إليها عندما تكتمل اقتصاديات الدول وتصبح مؤهلة بالفعل للدخول إلي السوق العالمية الواحدة المفتوحة دائماً وبدون حواجز أو قيود.... إلى أن تم عقد الاجتماع الوزاري الرسمي في مدينة مراكش المغربية في الفترة من ١٢ إلي ١٦ أبريل ١٩٩٤م وذلك لإعلان انتهاء جولة أورجواي (الجولة الثامنة والأخيرة) لمفاوضات تحرير التجارة في إطار اتفاقية الجات وإعلان قيام منظمة التجارة العالمية وهو المؤتمر الذي شاركت فيه وفود ١٢٥ دولة وإقليمياً جمركياً عضوا بالجات حيث أصبحت منظمة التجارة العالمية أحد الركائز الأساسية في نظام العولمة وعلي الجميع أن يعي حقيقة قوتها وقدرتها باعتبارها المشرفة علي نظام

(١) د. بدوي إبراهيم، أثر العولمة ومنظمة التجارة العالمية على اقتصادات الدول النامية، دار الفكر العربي، ٢٠١١،ص: ٤٨.

التجارة العالمي الجديد[1]. ويرجع النجاح في إنشاء منظمة التجارة العالمية إلي عدة عوامل:

- استكمال أركان التنظيم الاقتصادي الدولي بإنشاء منظمة عالمية للتجارة، تعمل بالتعاون مع مؤسستي "بريتون وودز، صندوق النقد والبنك الدوليين"، المعنيتين بالمسائل المالية والنقدية ليكتمل بذلك مفهوم الإدارة الدولية للاقتصاد العالمي Global Governance.
- استكمال أوجه النقص والقصور للضوابط والقواعد المسئولة عن تحرير التجارة الدولية مع التوصل لنظام أكثر انضباطاً وفاعلية للرقابة على مجموعة القواعد والمبادئ المنظمة للتجارة الدولية بوجه عام.
- تسوية المنازعات التجارية بين الدول المشاركة يقوم بإصدار قرارات تحكيم ملزمة، وبالتالي حماية مصالح الدول الأصغر والأضعف من قبل القوى الاقتصادية الكبرى.
- تقوية النظام القانوني للجات بوجه عام، وعلى وجه الخصوص الإجراءات الخاصة بالوقاية من الواردات ومكافحة الدعم والإغراق التي كانت ضمن المطالب الرئيسية للدول النامية.
- تمتع الدول النامية بالمعاملة التفضيلية لفترات زمنية انتقالية لاستكمال التزاماتها بموجب الاتفاقيات.
- ديمقراطية اتخاذ القرارات التي تؤثر في النظام التجاري الدولي الجديد من خلال تمتع كافة الدول الأعضاء – دول نامية ومتقدمة – في منظمة التجارة العالمية بقوة تصويتية متساوية (صوت لكل دولة) بغض النظر عن حجم تجارتها الخارجية أو قوة اقتصادها.

ففي ظل العولمة أصبحت المؤسسات المالية والنقدية الدولية التي تسيطر على قراراتها الدول الصناعية المتقدمة هي التي تحدد شروط وبرامج الإصلاح الاقتصادي للدول النامية والمتقدمة على السواء.

---

(١) مجلة أوراق اقتصادية: خلفية حول اتفاقية الجات، الأمانة العامة للاتحاد العام للغرف العربية ، العدد (١٠)، أغسطس ١٩٩٤، ص ١٦٨ – ١٩١.

وفي هذا المبحث سوف نتعرض بالدراسة إلى ما يلي:

المطلب الأول: صندوق النقد.

المطلب الثاني: البنك الدولي.

وتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: منظمة التجارة العالمية.

المطلب الثاني: الشركات متعددة الجنسيات.

المطلب الأول

منظمة التجارة العالمية (WTO)

حلت منظمة التجارة العالمية منذ ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤محل ما عرف بالاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GATT لتتولى ضمان التدفق الحر للسلع والخدمات، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء، :وبلغ أعضاؤها بعد انضمام روسيا (١٥٦) دولة . وتختلف منظمة التجارة العالمية عن صندوق النقد والبنك الدوليين في أنها لا تضع القواعد بنفسها، وإنما من خلال منتدى تتم فيه المفاوضات التجارية وتضمن تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه"[١].

وتحدد نطاق هذه الاتفاقية بكل دقة في المادة (٢) وتقضي الفقرة (١) منها: " بأن توفر المنظمة الإطار المؤسسي المشترك لسير العلاقات التجارية ما بين أعضائها في الأمور المتصلة بالاتفاقات والأدوات القانونية المرتبطة بها والتي تتضمنها ملاحق الاتفاقية. وتقضي الفقرة (٢) بأن تكون الاتفاقات والأدوات القانونية المرتبطة بها والمتضمنة في الملاحق (١) و (٢) و (٣) ويشار إليها فيما بعد باسم " اتفاقات التجارة متعددة الأطراف "جزءا لا يتجزأ من اتفاقية المنظمة. وهي ملزمة لكافة الأعضاء. وبموجب الفقرة (٣) تعتبر الاتفاقات والأدوات القانونية المرتبطة بها والمتضمنة في الملحق (٤)، ويشار إليها فيما بعد باسم " اتفاقات التجارة عديدة الأطراف " أيضا جزءا لا يتجزأ من اتفاقية المنظمة. ولا تنشئ اتفاقات التجارة عديدة الأطراف التزامات ولا يترتب عليها حقوق بالنسبة للأعضاء التي لم تقبلها. وتختم الفقرة (٤) بحكم يعتبر من الأسس الجوهرية للنظام الجديد للتجارة متعددة الأطراف، ومقتضى هذا الحكم أن تختلف الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة كما جاءت في الملحق (١) ـ ألف، ويشار إليها فيما بعد باسم " اتفاقية جات ١٩٩٤م من الناحية

---

(١) جوزيف ستجليتز، مرجع سابق، ص: ٣٢.

القانونية، عن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة المؤرخة في ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧م والمرفقة بالوثيقة الختامية التي اعتمدت في اختتام الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والعمالة، كما صوت أو نقحت أو عدلت لاحقا، ويشار إليها فيما بعد باسم " اتفاقية جات ١٩٧٤م "[٢] ويزعم مناصرو منظمة التجارة العالمية بأنها أداة للعولمة تهدف لزيادة فرص النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة، وأنها تحول دون تهميش الدول النامية بواسطة تعزيز التجارة الحرة العالمية التي تستطيع من خلالها الدول النامية عرض وتسويق منتجاتها شأنها في ذلك شأن الدول المتقدمة. ويمكن القول أن مؤيدو منظمة التجارة العالمية وهم في غالبيتهم ممن يمثلون الحكومات والساسة، ورجال الأعمال في كافة دول العالم تقريبا يبررون تأييدهم بأن وجود نظام تجاري عالمي البنيان يقام على أسس غير تمييزية ويستند إلى أصول وقواعد هو السبيل الأمثل لتحقيق ثلاث غايات: أولها: ضمان الرخاء الاقتصادي لمواطنيهم. وثانيها: السماح لسلع الدول المختلفة ولا سيما النامية وخدماتها باقتحام الأسواق العالمية، بعد أن كان ذلك ضربا من المستحيل. وثالثها: يوفر هذا النظام العالمي الآليات اللازمة لفض النزاعات التجارية ويؤمن الحماية ضد المنافسة غير العادلة[٢].

أما منتقدو منظمة التجارة العالمية فيصفونها بأنها منتدى الأثرياء، وأن منافعها تعود على الدول الثرية أكثر من الدول الفقيرة، كما تساهم المنظمة بشكل كبير في تعميق الفجوة وازديادها بين مجتمع الأثرياء ومجتمع الفقراء سواء في البلد الواحد أو بين الدول مما من شأنه أن يأتي بنتائج اجتماعية وسياسية تخلق نوع من الفوضى. وسيكون مصير البلدان النامية والفقيرة منها

---

(١) د. أحمد جامع، اتفاقات التجارة العالمية (وشهرتها الجات)، الجزء الثاني، دار النهضة العربية ٢٠٠١م، ص: ١٥١٥ وما بعدها.

(٢) انظر: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6AA15938-59B4-4BAA-9830-5E3B5712C81B.htm

على وجه الخصوص التهميش في المنظمة، مشيرين إلى أن هذه الدول تفتقر إلى القدرة على تحمل تكلفة تمثيلها في جنيف، حيث المقر الرسمي لمنظمة التجارة العالمية، وهو الأمر الذي يجعل من الصعب إسماع أصواتها. فضلا عن ذلك، وبالنظر إلى فقر مواردها، فإنها تجد صعوبة في المشاركة في نظام منظمة التجارة العالمية، لأن المطلوب منها فقط أن تكون تابعة للدول الثرية تستند عليها لتعظيم ثرواتها على حساب المصالح التجارية للدول النامية[١].

فيما يرى آخرون أنها " تمثل إطار مؤسسي ذي شخصية قانونية دولية لإدارة هذه التجارة، أمرا جديدا كلية في تاريخ العلاقات التجارية الدولية"[٢].

ونظرا للإمكانيات المحدودة لمعظم البلدان النامية وافتقارها للخبرة القانونية وللقوة التنفيذية اللازمتين لإحداث تأثير لها في المنظمة. لذلك فإن عملية صنع القرار في المنظمة وصياغة جدول الأعمال تكون مضمونة للدول الصناعية المتقدمة، مما يؤمن لها بقاء هيمنتها على اقتصاد العالم. إلا أن هذا الأمر تغير بعض الشيء بعد فشل مفاوضات سياتل عام ١٩٩٩م بسبب المظاهرات المناهضة للعولمة التي عمت شوارع مدينة سياتل الأمريكية مما زاد من حيز المشاركة الممنوح للدول النامية.

كما يؤخذ على منظمة التجارة العالمية من قبل منتقديها أنها تساهم إلى جانب مؤسسات العولمة الأخرى في إضعاف سيادة الدول، وفي نشر ثقافة العولمة مقابل طمس الثقافات المتنوعة لشعوب العالم، من خلال المنتج الثقافي المقروء أو المرئي أو المسموع، فالتواصل الثقافي الذي تنشده المنظمة أحادي الجانب، يسعى فقط لعولمة الثقافة الأمريكية وفرضها على المجتمعات كبديل عن ثقافاتها المحلية.

---

(١) سامح فوزي: الدول النامية ونظام فض المنازعات في منظمة التجارة العالمية، السياسة الدولية، العدد ١٥٤ ، المجلد ٢٨ ، أكتوبر ٢٠٠٣ ، ص: ٣٠٤.

(٢) د. أحمد جامع، مرجع سابق، ص: ١٥٤٢.

غني عن البيان أن العديد من الدول العربية انضمت إلى منظمة التجارة العالمية، ومنها سلطنة عمان التي انضمت عام ٢٠٠٠م، في حين تقدمت بقية هذه الدول بطلبات للالتحاق بها، ويتبنى زعماء هذه الدول وجهة النظر القائلة بأن المصالح الاقتصادية لبلدانهم سوف تتحقق بأفضل صورة عن طريق الانضمام إلى هذه المنظمة الدولية التي سوف تساعد على تنظيم وتطوير تجارة عالمية حرة. ولهذا النهج مضامين بعيدة الأثر على شعوب المنطقة، إذ أنها ستواجه عالما جديدا يدفعها لفتح أسواقها أمام رؤوس الأموال الأجنبية والمنافسة والتخلي عن الممارسات التجارية القديمة وسياسات حماية المنتجات الوطنية، وهذا بدوره قد يؤدي إلى حدوث تغيرات سياسية واجتماعية لا يمكن التكهن بمداها[1].

وبذلك غدت المنظومة الاقتصادية العربية الآن عرضة للتغيير، وأصبحت معرضة للانفتاح على رؤوس الأموال القادمة من الخارج، الأمر الذي يؤثر على الهيمنة التي تمتعت بها على مدى عقود، مما يشيع التفاؤل في نفوس بعضهم. حيث يرى البعض في فتح الأسواق فرصة للنمو والاستفادة وتحقيق المنافع، ولا يرونها تحديًا لا بد من مجابهته بالإجراءات الحمائية. إلا أن هناك آخرين يخالفونهم الرأي ويتخوفون إلى حد الهلع من أن فتح الأسواق المحلية سوف يؤدي إلى أن تكتسح موجة عاتية من المستثمرين الدوليين والشركات المتعددة الجنسيات شركاتهم وأعمالهم، وتجعلهم مجرد أصفار لا قيمة لها في بلدانهم. كما يرى بعضهم في منظمة التجارة العالمية الذراع القوي للإمبريالية الاقتصادية الغربية التي تسعى للهيمنة على التجارة العالمية تمامًا كما سعت القوى الاستعمارية القديمة للسيطرة الاقتصادية وذلك عن طريق بناء الإمبراطوريات واستخدام القوة العسكرية للوصول إلى الأسواق والاستيلاء عليها.

---

(١) انظر: http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=81674

وتشكل منظمة التجارة العالمية الضلع الثالث من ثالوث العولمة بعد صندوق النقد والبنك الدوليين، وهي مؤسسات تعكس هيمنة النظام الرأسمالي بنظمه الاقتصادية والسياسية. ومن جملة الشروط التي تضعها الدول الصناعية الكبرى للحصول على عضوية المنظمة ما يلي:

- إقامة نظام ديمقراطي.
- حماية حقوق الإنسان.
- حماية الملكية الفكرية.
- عدم تشغيل الأطفال دون سن العمل.
- إجراء إصلاحات جوهرية في أنظمتها القانونية بشكل يتطابق مع المواثيق والمعاهدات الدولية المتعددة في المجالات السابقة.

وعلى الرغم من الشروط التي تبدو براقة والتي تمليها منظمة التجارة العالمية على الدول الراغبة في الانضمام للمنظمة، إلا أن عددا من المحللين يرى في المنظمة، أنها " وسيلة جديدة لإملاء سياسات معينة على الدول النامية، ووسيلة إضافية للتحكم بها، وشكلا جديدا من أشكال الاستعمار، وينفون عن المنظمة أو سواها من مؤسسات العولمة قدرتها على تحقيق تنمية حقيقية في الدول النامية"[1].

غني عن البيان، وبحسب الشروط التي تضعها الدول الصناعية الكبرى للانضمام إلى المنظمة والتي تم الإشارة إليها في الأسطر السابقة، فإن من موجبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أن تلتزم الدول بتعديل قوانينها بما يتوافق وأحكام هذه المنظمة، وقد عملت سلطنة عمان منذ انضمامها عام ٢٠٠٠م على تعديل القوانين المتعلقة بها بناء على اتفاقية تربس. ومن بينها قانون التجارة كما تعمل على إصدار قانون جديد للاستثمار الأجنبي في

---

(١) انظر: www.aljazeera.net / NR/exeres/Doco1586-6274-404581EA-76919473F2A4.htm

السلطنة، ومكافحة الإغراق بالسلطنة. وأصدرت السلطنة بالفعل قانون التقييم الجمركي والقوانين المتعلقة بالحجر البيطري والصحي والنباتي (قانون صحة الإنسان والحيوان والنبات) والتي تتضمن كيفية معالجة الاستيراد في هذه الحالات.

ومن المعلوم أن منظمة التجارة العالمية تراجع بشكل مستمر الاتفاقيات والقوانين ويتم الاتفاق على بنود جديدة خاصة في المؤتمرات الوزارية للمنظمة. وعلى سبيل المثال فقد تم في الاجتماع الوزاري الذي عقد بسنغافورة في عام ١٩٩٦م طرح اتفاقية تكنولوجيا المعلومات التي لم تكن موجودة وقد أقرت هذه الاتفاقية لتصبح جزءا من عملية التفاوض.

وبانضمام سلطنة عمان إلى هذه الاتفاقية فإنه ستتاح الفرصة للقطاع الخاص لتصدير منتجاته إلى أسواق الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية بدون أية قيود، كما سيتيح أيضا الفرصة لتطوير الصناعة المحلية من خلال الحوافز والتسهيلات والخدمات التي تقدمها السلطنة للقطاع الصناعي إلى جانب الحصول على حماية المنتج.

"ومن آثارها أن المستهلك المحلى سيلمس أن هناك انفتاحا في الخدمات والاستيراد، والأسعار لن تكون مرتفعة لان منظمة التجارة ليس لها علاقة بالسعر وبالتالي على أي صناعة أن تكون لديها القدرة على المنافسة في ظل خيارات الاستيراد من أي دولة في العالم وبالتالي السعر يحدده مستوى البضاعة وجودتها"[١].

(١) د. جابر بن مرهون فليفل، في تصريح لوكالة الأنباء العمانية بعد انضمام السلطنة إلى المنظمة في ٩ أكتوبر ٢٠٠٠م.

المطلب الثاني
الشركات متعددة الجنسيات

يسير الاقتصاد العالمي بخطى حثيثة نحو العولمة بمساعدة الشركات متعددة الجنسيات Corporation Transnational ويمكن إرجاع ذلك لعدة أسباب، منها:[1]

- الانتشار الواسع والسريع للشركات متعددة الجنسيات، حيث وصل عددها إلى حوالي (٣٥) ألف شركة يمتد نشاطها في كافة القطاعات ويغطي القارات الخمس. وتسيطر الشركات متعددة الجنسيات على ثلث حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وثلثي التجارة الدولية في مجال السلع والخدمات.
- أدى الدور الأساسي الذي لعبته الشركات متعددة الجنسيات في تدويل الاستثمار والإنتاج والخدمات والتجارة إلى سيادة أنماط عالمية في الإنتاج من حيث علاقات الإنتاج وشكل ملكية وسائل الإنتاج والتسويق والاستهلاك والاستثمار والإعلان والدعاية.
- يواكب العولمة أحيانا تزايد دخول مالكي وسائل الإنتاج وارتفاع قيمة أسهم الشركات متعددة الجنسية، وكذلك تزايد عدد المصروفين من الخدمة في هذه الشركات. يؤكد هذا أن لا مكان للمشاعر والمواقف الإنسانية في النظام الرأسمالي العالمي. وإذا كان هناك خيار بين الإنسانية وحيوية الاقتصاد فليس للرأسمالية سوى الخيار الثاني، الذي أدى إلى فصل (٤٣) مليون عامل من العمل في المؤسسات الأمريكية خلال عشرين عاما.
- أصبحت الشركات متعددة الجنسية تتحكم بالاقتصاد العالمي، من حيث الإنتاج وتبادله وتوزيعه وتسعيره وإمكانية الحصول عليه أو منع وصوله، كذلك تتحكم باستقرار مراكز صناعته في هذا المجال الجغرافي أو ذلك، وتتحكم بانتقال رأس المال وبخلق الأزمات أو حلها. إنها تتحكم بعصب الاقتصاد.

"وتساهم الشركات متعددة الجنسيات أو القوميات مع مؤسسات العولمة في ترسيخ القيم الليبرالية في العالم، وذلك بتحكمها في صنع قرارات الإنتاج"[1]،

---

(١) انظر: http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid = 29704

وتتسم هذه الشركات بالضخامة وتنوع النشاطات التجارية للشركة الواحدة، وانتشارها الجغرافي في مختلف دول العالم[٢]. وهي تعتمد على العوامل التالية لإنجاح عملها وتحقيق الحد الأقصى من الأرباح:

- العمل بالمبدأ الأساسي لليبرالية الاقتصادية والذي جاء به الاقتصادي الأمريكي ملتون فريدمان Milton Friedman وتدور فحواه حول ما يفرزه السوق صالح، أما تدخل الدولة فهو طالح [٣]
- الحرية المطلقة لحركة انتقال رؤوس الأموال، والأشخاص والمعلومات دون أية قيود أو عراقيل من الحكومات.
- إزالة القيود والضوابط المفروضة على القطاع المصرفي، وتعويم أسعار الصرف وإغراق الأسواق بالسلع الاستهلاكية.

ومن خلال ما سبق، يمكن القول أن نشاط هذه الشركات يلعب دورا بارزا ورئيسيا في عملية عولمة الاقتصاد وتدويل الاستثمار والإنتاج والخدمات والتجارة، مما يستلزم سيادة أنماط "عالمية في الإنتاج"، ولتحقيق هذا الهدف فلا بد أن تعمل تلك الشركات على نشر ثقافة استهلاكية واحدة عبر العالم من خلال سطوتها على مؤسسات الإعلام والاتصال، مما يعني اصطدامها بالحكومات التي قد ترغب في الحفاظ على هويتها الثقافية واستقلالية قرارها السياسي والمؤسساتي. وهو ما لا تسمح به دائما الشركات المتعددة الجنسيات.

وهذا يفسر قدرة بعض حكومات الدول النامية على الاحتفاظ بالسلطة على الرغم من نقمة الشعوب عليها، ومن عدم وصولها للسلطة بالطرق الديمقراطية. حيث وصل الأمر إلى الحد الذي تتدخل فيه هذه الشركات في اختيار قيادات سياسية واقتصادية وهو ما نلمسه في الدول النامية. على سبيل المثال، تتسامح

---

(١) ثائر كامل الخزرجي وياسر علي المشهداني، العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي، دار مجدلاوي، عمان ٢٠٠٤، ص:٥٩.

(٢) انظر: http://www.icatu.org/documents/studies/studies9.php

(٣) هانس بيتر مارتين وهارالد شومان: فخ العولمة، ترجمة، عدنان عباس علي، سلسلة كتب علم المعرفة (٢٩٥)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط ٢، أغسطس ٢٠٠٣.

الولايات المتحدة والدول الغربية مع الأنظمة القائمة في الدول العربية الذين يبتعدون عن متطلبات القيم التي تدعوا لها، وأهمها تلك المتصلة بالديمقراطية وحقوق الإنسان. وليس من المستبعد أن يقوم من يمثلون تلك الشركات بتدبير انقلابات عسكرية كما حدث في بعض الدول الأفريقية ودول أمريكا اللاتينية. فمن أجل تعزيز مصالح الشركات الأمريكية لم تتورع الولايات المتحدة عن تسخيرها لفرض ضغوط على دول لم تنسجم سياساتها – ولو في وقت من الأوقات – مع السياسات الخارجية الأمريكية، ونجد ذلك واضحا في حالات مثل كوبا وليبيا وإيران والعراق، بمساندة صندوق النقد والبنك الدوليين من خلال حجب مساعدات مالية أو تنموية عن تلك الدول لضمان التزامها أو تكيفها مع السياسات الأمريكية[1]. هذا وإن كنا لا نرى مبررًا لهذا التصور على أقل تقدير في الوقت الحاضر، بحسبان أن بعض من هذه الدول تستحوذ على احتياطيات كبيرة من مصادر الطاقة، وليس من اليسير على تلك الشركات أن تتجرأ لأي تصرف من شأنه أن يؤثر على استقرار المنطقة والسوق العالمية للنفط على وجه الخصوص، نظرا للتبعات التي يمكن أن تحدث من جراء ذلك، وإن كان من غير المستبعد أن تنتهج التدرج في تنفيذ خططها في هذا الشأن كأن تبدأ بالدول الأقل شأنا في هذا المجال إلى أن تصل إلى الدول ذات الاحتياطيات الكبيرة.

(١) هاري شات، الديمقراطية الجديدة: بدائل لنظام عالمي ينهار، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ٢٠٠٣، ص:١٩٩